



الكويت بين صداع الديمقراطية وصدوعها

بوسعهما أن يكفيا البلاد شرور تجربة أظهرت العجز عن المساهمة، بمقدار ما أظهرت العجز عن ممارسة الديمقراطية. وعندما خسرت النساء كل مقاعدهن في انتخابات ديسمبر الماضي، فقد بدأ الأمر وكأنه انتقاص من حداثة لم تكتمل أركانها، ولكنه قدم تجسيدا أكثر دقة لطبيعة المجتمع.

المتنافسات كن 28 امرأة من بين 326 مرشحا. ففاز الرجال، ليكونوا قوامين عليهن وعلى مجلس الأمة.

والحال، فإن الديمقراطية تصعب معادلة خاسرة للاستقرار عندما لا تواكب الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلاد. أي بلاد.

هذه حقيقة لا تستطيع الكويت نكرانها الآن. ولهذا السبب فقد فشلت في أن تكون نموذجا صالحا للتكرار.

السؤال الكبير هو: من يجروا على إعادة النظر؟

إنها تركيب إجرائي وإداري قائم على أسس وركائز موضوعية هي التي تحلّي شكل وطبيعة ووظائف وقبود البناء الذي يقف فوقها.

وعندما تنظر إلى طبيعة الأسس والركائز الاقتصادية والاجتماعية في دولة ما تزال مجرد دولة ريع، فسوف يكون من السهل على المرء أن يلاحظ حجم المفارقة، بل ضخامتها، بين واقعها الاقتصادي والاجتماعي وبين محاولاتها الديمقراطية.

هناك أسباب، طبعا، دفعت الكويت إلى اجترار مفترق طريق "ديمقراطي" مع نفسها. ومنها الحاجة إلى تأكيد الذات، حيال اطماع الجوار. كما كان منها محاولة الظهور بمظهر المتميز عن هذا الجوار. ولكن النفس تظل هي النفس في النهاية. بمعنى أن القيم الفاعلة في المجتمع تظل هي القيم الحاكمة، وليس التزويقات التي يتم التباهج بها للقول "نحن أفضل" أو "نحن شيء مختلف".

الحكومة الكويتية الراهنة هي 38 منذ استقلال البلاد في العام 1962، وهو ما يعني أن معدل عمر الحكومة الواحدة يبلغ سنة ونصف. وهذا ما لا علاقة له بالاستقرار الذي تتطلبه الديمقراطية.

إنها أقرب إلى الفوضى منها إلى الاستقرار. ومنذ الجلسة الأولى للبرلمان الحالي بدأت المشادات الكلامية حول الاقتراح لانتخاب رئيس المجلس ونائبه وغيرهم. وهو ما قدم إشارة إلى أن الحكومة الجديدة تواجه معضلات مع برلمانها ليست أقل ضرا مما لحق بكل الحكومات السابقة. ويومها ابدى عدد من النواب اعتراضهم على التشكيلة الوزارية، وقالوا إنها "لم تقرأ نتائج الانتخابات البرلمانية جيدا". بمعنى أنهم كانوا يريدون أن تكون لهم حصة فيما لم يسبق لهم أن تحصصوا عليه.

الديمقراطية الكويتية، إذا كانت سمحت بتفكيك الصورة الاجتماعية، فإنها أنشأت فراغات سمحت بتسليد جماعات الإسلام السياسي أيضا. وهو ما شكل مفارقة إضافية في بلد ما كان يفترض به، لأجل استقراره، أن يقع في ورطة مثل هذه. على الأقل لأن مدارات "الهوية" التي يفرضها الإسلام السياسي، لا تتطابق مع مدارات الهوية الكويتية. وكذلك الحال، بالنسبة إلى تداعياتها السياسية.

صحيح أن الانتخابات الأخيرة أسفرت، عن حصول المحسوبين على المعارضة على 24 مقعدا من مجموع 50 مقعدا، وسجلت تراجع مكانة التيارات الدينية، وارتفاع عدد النواب الشباب ممن هم دون سن الخامسة والأربعين، ولكنها أسفرت عن شيئين آخرين أيضا، هما: غياب النساء، وظهور نمط إضافي من أشكال "المعارضة"، من دون أن يخنفي النمط الإسلامي.

غياب النساء، أكد الطبيعة الاجتماعية التي لا علاقة لها بالديمقراطية. وظهور معارضات جديدة أكد أن البلاد يتم تفكيكها من الداخل، بعد أن أدت معارضة التيارات الدينية إلى إرساء الشروخ.

تقديم طلبات الاستجواب لرئيس الوزراء أو لوزراء مقربين، دفع إلى حل البرلمان أكثر من مرة. وبينما الاستجواب أمر بديهي من بديهيات الديمقراطية، فإنه ليس من بديهيات القيم العشارية. إنه بالأحرى اعتداء عليها. هكذا "ضاعت الطاسة" بين نمطين غير متوافقين. هيئة وطنية مستقلة لمكافحة الفساد، ومجلس شوري تقليدي، كان

علي الصراف
كاتب عراقي

عندما افتتح أمير الكويت الشيخ نواف الأحمد الصباح دورة برلمان بلاده الجديد، فإنه خاطب النواب بما يعرف أنه أصل المشكلة. قال "لم يعد هناك متسع لهدر المزيد من الجهد والوقت والإمكانات في ترف الصراعات وتصفية الحسابات وأفعال الأزمات". وكان واضحا أكثر بالقول "إن هذه السلوكيات أصبحت محل استياء وإحباط من المواطنين، وعقبة أمام أي إنجاز".

والشيخ نواف كان على أشد الحق وضوحا. ذلك أن الصراعات واقتتال الأزمات جعلت التجربة البرلمانية في الكويت صداعا متواصلا لا تكفي لدرته حبوب الأسبرين، بل مصدرا لصدوع أشد خطرا.

الكل يعرف الآن أن التجربة التي كان من المأمول لها أن تصبح نموذجا للتحديث السياسي بالنسبة إلى كل دول الخليج، قدمت البرهان تلو الآخر، على أنها لا تصلح للتكرار في أي مكان. وهناك أسباب جديرة بالاعتبار لذلك.

أولها أن الكويت قرية صغيرة بالقياس إلى السعودية مثلا. بمعنى أن فكرة وجود (مجلس أمة) كانت فكرة مبالغ فيها بالمعنى السكاني.

الكويتيون من القلة العديدة بحيث أنهم يعرفون بعضهم بعضا بالاسم والتفاصيل. وهو ما يعني أن مشاغلم محدود و يمكن حلها بوسائل أقل كلفة على الصعيد الوطني. وبالتالي فإنها ليست بحاجة إلى برلمان، ما أن يبدأ أعماله حتى تتوفر الأسباب لحله من جديد. فالمجلس الذي تأسس في العام 1963 عقد 19 دورة، ما جعل عمر الدورة الواحدة أقل من 3 سنوات.

الكويتيون، مجموعة أسر متلازمة، لا تستانس غريبا، ولا تستوعب مهاجرين. بل وتنكر حقوق بعض مواطنيها أيضا (البدون). وعادة ما لا تتطلب قضايا الشؤون الأسرية برلمانا، ولا انتخابات ولا صداعا متواصلا.

فكرة "الديمقراطية" نفسها تبدو شيئا زائدا. لاسيما وأن المؤلف في العلاقات الأسرية، والعشائرية، وما هو على مستواها، أن يتم حلها بتسويات داخلية تقوم على قيم مختلفة من قبيل التراضي والتسامح والمحبة والتنازلات الأخوية.

وهذه قيم أصيلة، وتحتل موقعا اعتباريا كبيرا في نفوس الناس، ليس في الكويت وحدها، بل كل مكان في دول الخليج الأخرى. ويستطيع العاقل أن يلاحظ أنها قيم لا علاقة لها باليات عمل الديمقراطية.

الديمقراطية لا تعترف بـ"كبير" ولا بمكانة "شيخ" أو حتى "أمير". الكل بالنسبة إليها سواء. وهذا غير مناسب بالنسبة إلى القيم الاجتماعية في الكويت، ولا حتى في غيرها.

لقد خلق الكويتيون مشكلة لأنفسهم عندما أنشأوا برلمانا على أساس قيم اجتماعية وسياسية لا تتناسب مع قيمهم وأعرافهم الخاصة. وكان ذلك أول الصداع وأول الصدع.

الديمقراطية ليست مجرد نظام للتصويت أو لانتخاب ممثلين. إنه لمن شديد التبسيط ألا يُنظر إلى الديمقراطية كنظام فوقي لنمط اقتصادي وآخر اجتماعي، وثالث سياسي.

بعد حرب غزة أين وجهة الإخوان؟

وعندما "انجزت" تلك المهمة، وقف أحد مؤسسي حماس، وهو الإخواني المخضرم عبدالفتاح دُخان، أمام حشد كبير في حفل نظمته حماس، لكي يلقي الحاضرين بيعة أو قسما لترديده، وهو ليس قسما لحركة تحرر فلسطينية، وإنما لجماعة الإخوان قاطبة.

وفي الحقيقة، سرعان ما اتضح أن هذا الخيار سيظل صعبا. ذلك لأن أهم ما يحتاجه الفلسطينيون، هو النأي بالنفس عن الصراعات على الحكم في الإقليم. فالمسألة المحورية للجماعة ليست إلا نوعا من الصراع السياسي أو الحزبي، بينما الفلسطينيون لديهم مهمة تحرر وطني تستقطب كل ألوان الطيف الذي لا شأن له، كله، بالنزاعات الداخلية في الدول العربية.

قبلها، كان انسداد الأفق السياسي وانهايار مشروع التسوية في فلسطين سببا في التحول الفلسطيني إلى وضع وخيار جديدين. فبعد فشل مفاوضات كامب ديفيد في يوليو العام 2000 عاد الرئيس ياسر عرفات إلى غزة، وفي نيته إطلاق مقاومة مسلحة تضطر رُعاة العملية السلمية إلى التوصل معه من جديد، لكي تساعده على التغلب على عقبات التفاوض. لكن حساباته أو توقعاته لم تكن إلا من باب التفاؤل.

وتفاقم العلاقة بين مصر وحماس، ومعاناة غزة تاليا، وجدت حماس نفسها مضطرة إلى الإعلان أن لا علاقة تنظيمية لها بجماعة "الإخوان". وبدأ أن ضرورات التسلسل، دفعت إلى علاقة مستقرة ونوعية مع إيران، وهنا أصبح التنظيم الشني السلفي أو الأصولي، يرى في إيران سندا تسليحيا، ولا يرى فيها - بحكم أيديولوجيته - بلدا يحكمه نظام يتأثر على مد نفوذه، وتشجيع السنة مثلا يحدث الآن في مناطق إلب وحماة في سوريا.

وكانت تلك المفارقة، على مستوى الأيديولوجيا، واحدة من رزمة تناقضات تلت، ليس بين حماس ونفسها من حيث كونها ذات منحى أيديولوجي، وإنما كذلك بين مواقف سائر الإخوان وموقفها من نظام الحكم في مصر، بعد أن تقاهمت على حفظ الحدود، ومساعدة الأمن المصري على إنهاء الإرهاب في سيناء.

ولم يكن الإخوان أنفسهم أطيب حالا، فقد لجأ قادتهم إلى قطر وتركيا، وهما دولتان لهما علاقات وطيدة مع إسرائيل، بينما خطاب الإخوان الإعلامي، يشغل ليل نهار، في الحديث عن تواطؤ أنظمة أخرى مع إسرائيل. وفي الحقيقة تداعت الأمور أكثر فأكثر، حتى أصبحت الغرائب تكمن في التفاصيل، ما يعني أن الأمور نتجه إلى منهجية جديدة، فيها قدر أكبر من السياسة، وستكون الأسابيع أو الشهور المقبلة، هي الكاشفة.

الإيقاع الآن، يوحي بأن قادة حماس، أو رئيس مكتبها السياسي، يريد جولات عربية، ظاهرها طلب الحصاد السياسي بعد الحرب الأخيرة، وجوهرها هو الحرص على البقاء في المشهد السياسي بشروطه، مع محاولة الإخوان الإسكاف بالذفة، طالما أن اتصالات الوسطاء الأخيرة، بدت مشؤبة بالسياسة!

عندما بدأت منهجية حماس تخطو على طريق العمل المسلح، وفي ذهنها أن تلتزم السمع والطاعة لإخوانها؛ لم تكن في وضع يسمح لها برفع سقف النيران. كانت هناك هدنة ينتهي أجلها في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2008 وكانت تُسمع تصريحات بأن فتح

عبدلي صادق
كاتب وسياسي فلسطيني

منظما هي كل القوى التي تؤدي أدوارا على ساحات السياسة أو الفعل، ولا يكون عندها شيء راسخ أو نهائي، وتكون خياراتها مفتوحة ومضطرة إلى التعاطي مع معطيات الأمر الواقع؛ فإن حركة حماس الفلسطينية تطبق عليها هذه الحقيقة نفسها، بل إن القوى الأخرى، التي تتغير مع توالي المراحل بتأثير هذه المعطيات، ربما تكون في حال أفضل من حال حماس، بحكم اضطراب الأخيرة إلى الأخذ بمقاربات ملتبسة أو متداخلة، في الوقت نفسه. فهي من حيث المبدأ، حركة مقاومة، ومن حيث التفصيل، هي الجناح العسكري لجماعة الإخوان في فلسطين.

ولم يكن سوى هذا المدخل، الذي سيجعل "الجماعة" تجد لها موقعا في المشهد الفلسطيني، لاسيما وأن "الأخوة" بعد الإجهاد عليها تنظيميا وسياسيا في مصر، وعلى مر الحقب؛ قد أصبحت مصنفة في وعي أجيال متعاقبة، باعتبارها - من جهة - حليفة أنظمة تقليدية مرتبطة بالغرب الذي يساند إسرائيل، ومن جهة أخرى، لم تكن جزءا من مشروع الكفاح الفلسطيني المسلح، الذي انطلق في العام 1965.

ولا يغيب عن الذهن، أن مظلومية الفلسطينيين التي تفاقمت عبر العقود، أنتجت نوعا من التشدد لدى الأجيال. بالتالي لم تكن "الجماعة" من حيث كونها حزبا أيديولوجيا، تستجد لها دورا في إطار الخصوصية الفلسطينية، بغير تحول جديد، يذهب - وإن كان متاخرا - إلى مصاف الكفاح الوطني الفلسطيني. بغير ذلك لا خيار آخر، طالما أن العالمين العربي والإسلامي، يسلطان الضوء على الكفاح الفلسطيني، على النحو الذي من شأنه إخراج الحلقة الفلسطينية من "الجماعة". فقد ظلت جماعة "الإخوان" على مر العقود، تسعى إلى إعادة تنظيم صفوفها الحزبية، بعد سلسلة الضربات التي تلقاها، وتأثرت على بناء اقتصادها، وإعادة بناء تنظيمها، انطلاقا من مطارح انتشارها في الإقليم، وفي بعض مواقع الساحة الدولية، كبريطانيا والمانيا والولايات المتحدة.

كان المطالب الثاني لجماعة الإخوان بعد أن تسلمت في غزة؛ أن تستغل هُزال السلطة وفشل مشروع "أوسلو" للتسوية، لكي تستحوذ على جغرافيا سياسية ولو في حجب قطاع غزة. وقد شجع على ذلك في حينه تعافي التنظيم في مصر المجاورة، ما جعل الحسبة تقوم على أن التنظيم القوي في مصر، سيكون له ريفه العسكري في الجغرافيا السياسية على الحدود، وسيكون هذا الريف، مليئا لعاطفة الإسلاميين الجدد، الذين ينظرون للمقاومة، أيا كانت أيديولوجيتها، فعندما ينهض تنظيم إسلامي، سيكون هو الذي يجمع الأوراق على الطاولة، وسيصعب أيقونة الحزب بكل هيكلته العابرة للحدود.

هكذا بدأت الأمور، قبل أن تتحرك حماس في غزة، للانقضاض على السلطة، مستغلة ضعفها وترهلها.

اطلق الرجل كل الخيول من عقاله، وبدأت عملية المقاومة المسلحة من جديد. عندئذ، بمعايير السياسة، نشأت شرعيتان دستوريتان على أرض واحدة ضيقة: الأولى، الشرعية الدستورية التي كان عرفات قد بدأ بتأسيسها، وهذه ظاهرة قانونية. والثانية، "الشرعية الثورية" حسب وصف القانون الدستوري لها، وهي ليست ظاهرة قانونية، وإنما ظاهرة تاريخية استثنائية، تنتسب إلى جنس حركات التحرر. لكن شرعيتين، على أرض واحدة، من شأنهما تخليق الصدام، بين سلطة تسلمت لحفظ النظام، وحزب تسلم لكي يمارس العمل المسلح، حتى ولو كان ميزان القوى يرجح كثيرا لصالح الطرف الآخر. ومعلوم أن حركات التحرر، التي يقايل فيها الضعيف القوي، تستفيد من جغرافيا شاسعة لبلدانها، ومن جبال وغابات وانهار، بينما غزة ليست إلا مهجع للسكان يضيق بهم.

عندما بدأت منهجية حماس تخطو على طريق العمل المسلح، وفي ذهنها أن تلتزم السمع والطاعة لإخوانها؛ لم تكن في وضع يسمح لها برفع سقف النيران. كانت هناك هدنة ينتهي أجلها في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2008 وكانت تُسمع تصريحات بأن فتح

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن
أسسها 1977

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير
مختار الدبالي

كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة يعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

الإعلان
Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk

